حزمة من البرامج لدعم القطاع وتشجيع المستثمرين

الإستزراع السمكي.. أحد ركائز استراتيجية الأمن الغذائي في البحرين

برزت أهمية الاستزراع البحري كأحد الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لسد العجز بين العرض والطلب من مخزون الأسماك الطبيعي , وبالرغم من أن الاستزراع السمكي قد عرف منذ العهود القديمة إلا انه لم يأخذ موقعة بصورته الحالية وأساليبه الحديثة إلا في العقود الثلاثة الماضية.

ويقدر الناتج السمكي العالمي بحوالي 110 مليون طن/سنويا، يسهم فيها الاستزراع المائي بحوالي 49 مليون طن/ سنويا أي بنسبة تقدر ب 45% من الناتج العالمي للأسماك ويمثل الاستزراع البحري في وقتنا الحاضر أحد محاور التنمية الاقتصادية للبلدان نظرا للدور الذي يلعبه في توفير الغذاء للفرد و تعويض جزء من النقص في الإنتاج المحلي من الأسماك.

وقد بدأت إدارة الثروة السمكية بوزارة شؤون البلديات والزراعة في عام 1980 دراسة جدوى الاستزراع البحري في البحرين بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ونتيجة لهذه الدراسة بدأ العمل في المرحلة الأولى من إنشاء مشروع تجريبي لاستزراع الأسماك في منطقة رأس حيان في عام 1982 وتم الانتهاء من هذه المرحلة في عام 1984

حيث اشتملت المرحلة على بناء بعض المختبرات والأحواض الرملية لتجربة نمو الأسماك في بيئة صناعية. كما تم لاحقا التعاون مع حكومة اليابان وتايوان ومؤخرا جمهورية الصين الشعبية.

وقد اثبت المركز الوطني للاستزراع البحري جدارته الفنية الإنتاجية وتبوأ الصدارة من حيث كمية الإنتاج في منطقة الخليج العربي خلال الثلاث عقود التي تلت افتتاحه وحصل المركز علي شهادة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية تقديرا "للمساهمات الفعالة في زيادة و تحسين الإنتاج و الإنتاجية في القطاع الزراعي، تحقيقا للأمن الغذائي العربي". و الجدير بالذكر أن المركز يدار فنيا بالكامل من قبل كادر وطني مؤهل و متميز. اليوم تتم تربية الأسماك المنتجة في المركز في جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

ويقوم المركز بإنتاج صغار الأسماك لإنعاش المخزون السمكي عبر برامج إطلاق صغار الأسماك في البحر وتزويد الشركات الخاصة في مملكة البحرين، وقد سعت الوزارة مؤخرا لتطوير الطاقة الإنتاجية للمركز وإنشاء مفاقس جديدة لإنتاج صغار الأسماك تحتوي على أحدث التقنيات في مجال استزراع الأسماك.

كما حدد المركز الوطني للاستزراع البحري أهدافه في "توفير أسماك تجارية طازجة ذات جودة عالية وبأسعار مناسبة للمواطنين وخلق قاعدة تقنية

وعلمية في مجال الاستزراع البحري وتطوير وتوسعة المركز الوطني للاستزراع البحري بغية زيادة الإنتاجية والجودة ليتلاءم و احتياجات المرحلة الراهنة ".

وقد عمل المركز على تدريب وتأهيل كوادر وطنية إضافية للعمل في مجال الاستزراع البحري كأحد أهدافه لتنمية هذا القطاع وإنتاج صغار الأسماك لمشاريع الاستزراع السمكي إضافة الى تشجيع تشجيع الاستثمار في مجال الاستزراع البحري من أجل تحقيق الأمن الغذائي و توفير فرص عمل جديدة للمواطنين و دعم المخزون الطبيعي عبر إطلاق صغار الأسماك للمساهمة في إنعاش الثروة البحرية.

وكجزء من عملية الدعم التي تقدمها الوزارة ممثلة في شؤون الزراعة والثروة البحرية لدعم قطاع الاستزراع السمكي وتشجيع المستثمرين على العمل فقد أطلقت البرنامج الوطني للتدريب على الاستزراع البحري حيث تم تدريب 15 مشاركا على مختلف أنظمة الاستزراع المحلي والعمل في المركز الوطني للاستزراع البحري لمدة ثلاثة أشهر بالإضافة إلى تدريب عملي في جامعة تايوان الوطنية لمدة شهر كامل وذلك للاطلاع على التقنيات الحديثة والأنظمة المتطورة في هذا المجال".

إطلاق مركز الحاضنات السمكية:

كما أطلقت الوزارة الحاضنات السمكية في منطقة رأس حيان لتوفير الأحواض اللازمة لتدريب رواد الأعمال على طرق تربية الأسماك وكيفية إدارة

المزارع لتشكل نقطة انطلاق نحو بناء المؤسسات والمزارع المتوسطة والصغيرة لرفع مستويات الإنتاج من الأسماك في مملكة البحرين.

وعملت وزارة شؤون البلديات والزراعة على تطوير المناطق البرية لإنشاء المزارع السمكية وذلك عبر تسوية الأراضي البرية وتقسيمها تمهيدا لتوفير الخدمات الأساسية والبنى التحتية اللازمة لإطلاق المزارع السمكية التي ستشكل الدعامة الرئيسية في تطبيق البرنامج الحكومي لإنتاج 20% من الأسماك عبر عمليات الاستزراع.

من جهة أخرى بدأت الوزارة بعمليات الصيانة الشاملة لتطوير وتحديث الأنظمة اللازمة للاستزراع السمكي وذلك بالتعاون مع شئون الأشغال ممثلة بصيانة المباني وإدارة المشاريع الاستراتيجية وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة في الانتاج العالمي من الأسماك والمساهمة في دفع قطاع الانتاج الأولي ليقوم بتزويد السوق المحلي بالكميات المناسبة من المنتجات البحرية وتخفيف الضغط على المخزون السمكي الطبيعي.

الى ذلك وانطلاقا من استراتيجية الوزارة في مجال الأمن الغذائي والتعاون مع القطاع الخاص قامت الوزارة بتخصيص 6 أراضي للاستزراع السمكي بحجم 36000 متر مربع وذلك لإنشاء مزارع سمكية في منطقة رأس حيان بالإضافة إلى مساحة بحرية لإنشاء الأحواض العائمة في منطقة غميس جنوب فشت العظم وهناك حاجة لإيجاد مساحات في مختلف مناطق المملكة لنفس الغرض وذلك لنشر ثقافة الاستزراع على المستوى الوطني وتعزيز صادرات

البحرين من الأسماك المستزرعة على المستوى الإقليمي حيث قامت الوزارة بإنجاز ٧٠٪ من عمليات التسوية في تلك المنطقة وذلك تمهيدا لدعوة المستثمرين لإطلاق المشاريع الخاصة بتربية الاصبعيات للوصول للحجم التجاري وامداد الاسواق المحلية مما سيساهم في تخفيف الضغط على المصائد السمكية وخفض قيمة الاسماك المستهلكة من قبل المواطنين في مملكة البحرين

ويشكل قطاع الاستزراع السمكي محوراً مهماً ضمن استراتيجية الوزارة التي تأتي دعماً لتوجهات الحكومة الموقرة بتحقيق الأمن الغذائي لمملكة البحرين، خصوصاً أن قطاع الثروة السمكية يعد مرتكزاً مهماً ضمن مصادر الغذاء للمواطنين والمقيمين في المملكة "